ويذكر، في هذا المجال، ان شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية اتفقت، من حيث المبدأ، مع شركات المانية اتحادية على الانتاج المشترك لقمر اصطناعي للاتصال، هو «عاموس»، الذي يزن ٢١٧٠ كيلوغراماً، وسيعلو الى مدار فلكي على ارتفاع ٣٦ ألف كيلومتر، في العام ١٩٩٣، وذلك على متن مركبة الاطلاق الاوروبية التجارية «اريان» (**افياشن ويك سبايس تكنولوجي**، ١٩٨٨/٨/٢٢). لكن «عاموس» سيكون للاستخدام المدني فحسب، وهذا أثار اعتراض الجيش على انفاق ٥٠٠ مليون دولار للمشروع، بينما لا يقدر افق ـ ١ ان يخدم سوى الاغراض العسكرية، وهو القمر الذي يكلّف حوالي ٢٠٠ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١٠/١٥).

يأتي اطلاق القمر افق ـ ١ في وقت تتوجه الانظار نحو اسلحة الدمار الشامل والميزان العسكري العربي ـ الاسرائيلي. فتشير العملية، أولاً، الى حيازة اسرائيل لصاروخ ثقيل بعيد المدى، يعمل بمراحل دفع عدة، ويصل الى مدى ١٤٥٠ كيلومتراً على الاقل. وما يزيد في خطورة ذلك هو قدرة الصاروخ اياه، الذي حمل القمر الاصطناعي، على نقل رأس متفجر الى مسافات بعيدة. ولا تزال الهيئة الدولية تسعى، عاجزة، الى التدقيق بقدرات اسرائيل النووية، فيما صرحت وكالة الطاقة الذرية الدولية بأن ترتيب الضمانات لمنع تحويل المادة النووية من الاستخدام المدني الى العسكري ناقص وضعيف (**تايمز**، ١٩٨٨/٩/٢٠). وأضافت الوكالة ان ليس لديها «معرفة مباشرة» بوجود المنشآت النووية الاسرائيلية «ذات القدرة على انتاج الاسلحة»، بسبب صعوبة الحصول على المعلومات. وكانت الوكالة اياها اشرفت، في حزيران (يونيو) الماضي، على حل وسط بين النرويج واسرائيل، تقوم بموجبه الاخيرة بالسماح للخبراء الدوليين بتفقد الماء الثقيل المستخدم في المفاعلات النووية. وكانت النرويج باعت ٢٠ طناً من هذا الماء الى اسرائيل قبل ٣٠ سنة تقريباً، ولكن رفضت اسرائيل أي اشراف أو فحص للماء بعد تصديره، ويبقى منه الآن حوالى تسعة اطنان (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/٦/١٢). وفي الفترة هذه، اعلن وزير الطاقة، موشي شاحل، عن نية اسرائيل بناء مفاعل نووي جديد من طراز عصري لتوليد الطاقة في النقب، كما صرح في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) (**السفير**، ١٩٨٨/١٠/١٥).

أما الجانب الآخر لموضوع اسلحة الدمار الشامل، فيتمثل في الاسلحة الكيميائية والاجراءات المضادة لها. فقد كشف قائد سلاح المهندسين في الجيش الاسرائيلي، العميد يوسي ايال، النقاب عن مجموعة اجهزة لمواجهة الهجوم الكيميائي، وتشمل تلك جهازاً جديداً من انتاج شركة «البيط» للتعرف على المناطق المتأثرة بالمواد السامة، والملابس الواقية المصنوعة من التصفيح الكربوني (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٨/١٧). كما قررت قيادة الجيش اجراء توزيع تجريبي للاقنعة الواقية ضد الغازات والمعدات الاخرى على ٣٧ الف مدني في بلدتين قرب تل ـ أبيب والحدود الشمالية. ويفترض ان يتم تعميم ذلك على سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اذا نجحت التجربة الاولى (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١٠/١٥). ان احد الامور التي اعادت المسألة الكيميائية الى الاذهان هو القلق الاسرائيلي من حصول سوريا على طائرات قتال هجومية سوفياتية جديدة، هي سوخوي سو ـ ٢٤ فنسر. وتقدر سو ـ ٢٤ على التحليق المنخفض والتسلل تحت غطاء الرادار الاسرائيلي، لتصل الى مسافة ٣٢٠ كليومتراً كحد اقصى؛ كما تقدر على نقل حمولة قصوى من الذخائر زنتها ثمانية اطنان (**الميزان العسكري**، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، لندن، ١٩٨٨). غير ان الامر المثير، حسب تأكيد المسؤولين الاسرائيليين، هو الامكانية النظرية لأن تقوم سو ـ ٢٤ بقذف القنابل الكيميائية والبيولوجية، ممّا يهدد بتغيير الميزان الاستراتيجي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٨/١٠/٢٦).

شؤون الجيش

اهتزت المؤسسة الامنية الاسرائيلية في اوائل أيلول (سبتمبر)، حين انكشفت فضيحة تتعلق بالتهرب من تأدية الخدمة العسكرية الالزامية والاحتياطية. وقد تبيّن وجود شبكة منظمة، من افراد عسكريين ومدنيين، تقوم بتزييف اوراق التسريح من الخدمة والاعفاء لدواع طبية، مقابل رشاوى (**هآرتس**، ١٩٨٨/٩/٦). وأدت هذه العمليات الى